برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، ٢٢ - ١٩٩٦/٥/٢٤

مذكرة إعلامية

معلومات تكميلية عن الرصيد القائم من الالتزامات الخاصة بالمشروعات الانمائية الجارى تنفيذها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/96/INF/10
27 May 1996
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج ا غذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

معلومات تكميلية عن الرصيد القائم من الإلتزامات الخاصة بالمشروعات الإنمائية الجاري تنفيذها

١- اتجه الرصيد العالمي القائم من الإلتزامات([١])الخاصة بالمشروعات الإنمائية الجاري تنفيذها نحو التناقص منذ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢:

	مليون طن متري
١٩٩٢	٣,٨
١٩٩٣	٣.٣
١٩٩٤	٣,٢
١٩٩٥	٢,٨

٢- ذلك أن حجم الرصيد القائم الذى يقدر بنحو ٨ر٢ مليون طن متري في نهاية ١٩٩٥ من المقرر تسليمه إلى المستفيدين في ١٩٩٦ والسنوات التالية. وفيما يتعلق بعام ١٩٩٦، تقف الموارد التقديرية المتاحة عند ٠٠٠ ٨٦٨ طن متري. وهذا ينقص بأكثر من ١٥ في المائة عن حجم الموارد المتاحة في ١٩٩٥.

٣- لذلك فإن تحديد حجم ملائم للإلتزامات الجديدة ليس إجراء تلقائيا، ففي حين تتم الموافقة على المشروعات لفترة زمنية قد تصل الى خمس سنوات، فمن الصعب جدا التكهن بتوافر الموارد على وجه الدقة قبل وصول الإلتزامات بعام كامل.

٤- ترتكز توقعات **البرنامج** للحجم الشامل للإلتزامات في المستقبل على مبدأ الحصول على تقديرات متعقلة لحجم الإلتزامات الجديدة تتفق مع)أ(الرصيد القائم من الإلتزامات في نهاية العام محسوبا بالسلع، و)ب(كميات السلع التى ينتظر بمعقولية أن تكون متاحة خلال السنوات التالية للميزانية.

٥- تهدف السياسات الحالية **للبرنامج** الى القيام، في نهاية كل سنة تقويمية، بتصحيح الرصيد القائم من الإلتزامات محسوبا بالسلع في ضوء معدل أداء التسليم([٢])على أن يكون قريبا من هدف الرصيد القائم من الإلتزامات قدر ما أمكن. ويعادل هذا الأخير مرتين ونصف تقدير مدى توافر السلع سنويا، بمعنى أن البرنامج ينبغي أن يرحل رصيدا

---

[١]("الرصيد القائم من الإلتزامات" يبين حجم الإلتزامات الموافق عليها للمشروعات الجاري تنفيذها التى من المقرر تسليمها.

[٢](معدل أداء التسليم هو عنصر تعديل تجريبي، يحدد بأنه معدل التسليم النهائي على مجموع الإلتزامات المعتمدة. وعلى الإجمال يقدر معدل أداء التسليم حاليا بنسبة ٩٠ في المائة.

سلعيا لم يشحن يعادل سنتين ونصف من السلع المتاحة حاليا. لذا فإن هذا النموذج يعتمد على مدى توافر الموارد سنويا ويتأثر به.

٦- أما بالنسبة لحجم الموارد المذبذب أو المتناقص، فإن تحديد حجم الإلتزامات في المستقبل يمثل تحديا مزدوجا. فالمشروعات الموافق عليها والتى يثبت حسن أدائها، تستحق أن تعطى فرصة لكي تتكيف مع الحجم الأقل من الموارد، على أن يتم ذلك بطريقة لا تعرقل التنفيذ دون مبرر. ومن جهة أخرى، يتعين على البرنامج أن يضمن حجما معينا من الأنشطة الجديدة حتى لا يجد نفسه في المستقبل في وضع الإفتقار الى الطلب، بالمقارنة مع ما ينتظر توافره من السلع.

٧- ولما كان **البرنامج** يضع جميع هذه العناصر في حسبانه، أنشأ حجما مؤقتا للإلتزامات الجديدة قدره ٠٠٠ ٥٤٠طن متري لعام ١٩٩٦. وبهذه الطريقة يجد **البرنامج** نفسه – في نهاية العام متفقا بوجه عام مع هدف الرصيد القائم من الإلتزامات الذى يعادل ٠٠٠ ١٧٠ ٢ طن مترى، أى ما يبلغ مرتين ونصف من حجم الموارد التقديرية المتاحة وهى ٠٠٠ ٨٦٨ طن متري – على النحو المبين فيما يلي:

محفظة التنمية: تحليل الرصيد القائم من الإلتزامات

	طن متري
الرصيد الكلي من الإلتزامات في ١٩٩٥/١٢/٣١	٠٠٠ ٨٠٩ ٢
الكميات المنتظر تسليمها	-٠٠٠ ٨٦٨
إلتزامات جديدة مؤقتة	٠٠٠ ٥٤٠
تقديرات الرصيد الكلي من الإلتزامات في ١٩٩٦/١٢/٣١	٠٠٠ ٤٨١ ٢
تعديلها في ضوء معدل أداء التسليم	٠٠٠ ٣٣٥) (
تقديرات الرصيد المعدل في ١٩٩٦/١٢/٣١	٠٠٠ ١٤٦ ٢
هدف الرصيد القائم من الإلتزامات في ١٩٩٦/١٢/٣١	٠٠٠ ١٧٠ ٢

٨- وعلى ذلك، تبلغ تقديرات الرصيد الكلي من الإلتزامات في نهاية عام ١٩٩٦ ما يقرب من ٠٠٠ ٣٣٠ طن متري، وهو ما يقل عن رصيد نهاية عام ١٩٩٥.

٩- بيد أنه نظرا للنقص الحالي في الموارد اللازمة للنشاطات الإنمائية، يعتبر البرنامج أن الحجم المؤقت للإلتزامات البالغ ٠٠٠ ٥٤٠ طن متري كحد أقصى لعام ١٩٩٦.

١٠- وحتى ٢٤ مايو/أيار، بلغ مجموع الإلتزامات الجديدة في ١٩٩٦، ويشمل خمسة مشروعات وزيادتين مقترحتين في ميزانيتي مشروعين من المقرر أن يوافق عليها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية)١٩٩٦(، ٠٠٠ ١٩٣ طن متري. وعلى ذلك مايزال من المستطاع، من الناحية النظرية، تقديم إلتزامات أثناء بقية العام تبلغ نحو ٠٠٠ ٣٤٧ طن متري من السلع.

١١- ويضع **البرنامج** في اعتباره الموارد المتاحة حاليا من السلع لتسليمها في عام ١٩٩٦، فإنه سيستمر، مع ذلك، في رصد جميع المقترحات رصدا وثيقا للموافقة على الإلتزامات الجديدة حتى نهاية العام. وبتطبيق آلية التعديل هذه، فإن **البرنامج** يهدف الى ضمان وجود توازن معقول بين حجم الرصيد القائم من الإلتزامات مع المحافظة على الموارد المتاحة المتوقعة.